

لبنان في قبضة انان

بقلم الصحفي ادمون صعب

(جريدة النهار ٢٣/٦/٢٠٠٠)

"في حقل الاعمال المستقبلية، لم يعد الكبير يأكل الصغير، بل بات السريع يبتلع البطيء".

اليزابيث شوفاليه

"باري ماتش" (٢٧/١/٢٠٠٠)

فيما العجلة السورية ماضية، كما هو مخطط لها منذ ما قبل وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد وبعناية فائقة منه لا يصل نجله بشار الى رئاسة الجمهورية: من تعديل الدستور، بعيد اعلان وفاة والده، بغية خفض سن المرشح للرئاسة ليتناسب مع عمره، الى ترفيعه من رتبة عقيد ركن الى رتبة فريق وتعيينه قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، فادخاله القيادة القطرية لحزب البعث وتعيينه أميناً عاماً للحزب خلفاً لوالده، فجعله المرشح الوحيد للرئاسة في الاستفتاء الذي سيجرى الشهر المقبل ليصبح دستورياً رئيساً للبلاد - نقول فيما العجلة السورية ماضية بزخم وسرعة، نجد حاجة الى التوقف لحظة للتأمل في مواطن سوري يطرح على صديقه المواطن اللبناني عما علق في ذهنه من صور رافقت مظاهر الحزن على الرئيس السوري حافظ الأسد. فيجيب انه لن تمحى من ذاكرته صورتان: الأولى لمجلس الشعب السوري مجتمعاً بعيد اعلان وفاة الرئيس الأسد وقد صوت برفع الأيدي، كتلة واحدة، دون حاجة الى عد الأصوات لتعديل الدستور، وسط اندهاش وتساؤل: متى حضر هؤلاء الى دمشق من مختلف ارجاء سوريا؟ وكيف حضروا ولم يمض على اعلان وفاة الرئيس السوري سوى وقت قصير؟ والصورة الثانية تقاطر اللبنانيين الى سوريا للمشاركة في تشييع الراحل الكبير، رسمياً وشعبياً، واصرار الرئيس العماد اميل لحود على وداع فقيد الامة حتى لحظة مواراته ثرى مسقطه القرداحة والصلاة على روحه الطاهرة ورسم اشارة الصليب، في جوار قارئ الفاتحة من المسلمين.

وخطر في بال المواطن اللبناني ان يطرح، هو الآخر، على صديقه السوري سؤالاً عن الصور التي استوقفتها، وهو يتابع اخبار بلاده عبر الفضائيات اللبنانية، فكان جوابه انه هو أيضاً ستبقى في ذاكرته صورتان: الأولى لنجل رئيس الجمهورية اميل لحود جالساً في المقعد الذي خصص لوالده في الاحتفال باليوبيل الذهبي للبطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، وقد جلس خلفه الرئيس السابق الياس الهراوي والوزراء والنواب والشخصيات. اما الصورة الثانية فهي لرئيس الوزراء سليم الحص ممسكاً بيد الامين العام للامم المتحدة مودعاً حتى الطائرة بعدما كان "قاصصه" وهو وزير للخارجية في

آن واحد، بعدم استقباله في المطار خلافاً لما فعله وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، بفعل "الحقن" الذي تعرض له الحص بأن انان "متحيز لاسرائيل" وانه "ينفذ مخططاً اميركياً - اسرائيلياً للتلاعب بحدود لبنان ودفع حكومته الى التنازل عن اراض مقدسة لا يحق لأحد التنازل عنها". الا ان انان ما ان حل بيننا حتى اكتشفنا انه رجل متواضع واقعي يقف بجانب الحق والعدالة، وقد كرمه رئيس الجمهورية في عشاء عائلي.

وبالعودة الى جولة انان في المنطقة والمجابهة التي يخوضها لبنان مع اسرائيل لمنعها من بسط اغتصاب اراض لبنانية، وان لذرة تراب واحدة منها، لأنها مجبولة بدماء شهداء المقاومة - تستوقفنا من جهة الديماغوجية التي لا تزال تغلف فلسفة عدم ارسال الجيش الى الجنوب على اساس ان لبنان لا يسترد الجنوب ويرسل جيشه اليه الا بعد مصادقة ايران وسوريا عليه، لذلك فإن الجنوب والبقاع الغربي هما، حتى اشعار آخر، ساحة في عهدة "قوى امر واقع" حزبية حاولت فرض سلطتها هناك حتى على ضباط من الجيش اللبناني، قبل يومين، ما لم يستحصلوا على إذن مرور من قيادة المسلحين! فلم يأبه لها الضباط. وثمة من يقول ان "فلسفة" ابقاء الجيش خارج الجنوب نفسها طويل قد يصل الى حد معاودة المفاوضات السورية - الاسرائيلية، وابقاء الساحة مفتوحة لكل المفاجآت التي تحدث عنها صديق سوريا والاسد الصحافي البريطاني باتريك سيل، ومنها امكان معاودة عمليات المقاومة لاسترداد مزارع شبعا وما شابهها. كذلك تستوقفنا تلك الماكينة التي دفعت رئيس الجمهورية الى استعداد المجتمع الدولي وتحدي الامم المتحدة وصولاً الى اتهامها بالتحيز الى اسرائيل، لمجرد انها تستعجل ترتيبات انجاز الانسحاب الاسرائيلي من اجل تطبيق القرار ٤٢٥ ونشر القوة الدولية على الحدود ودعوة لبنان الى تسلم الاراضي المحررة وبسط سلطته عليها بواسطة جيشه. والعالم كله يعرف ان الجيش هو رمز السيادة، لا الشرطة ولا الدرك.

ولا ندري اي عبقرى اوحى للرئيس لحد ان يخاطب الامم المتحدة من طريق التهويل بالقوة الفلسطينية المعششة في المخيمات والتلويح بأن الجنوب لن يهدأ ما دام في المخيمات فلسطينيون مسلحون يجب ان تعيدهم المنظمة الدولية ليقبل لبنان بالانسحاب ونشر القوة الدولية. وكلنا نذكر تلك المذكرة الملأى بالأسئلة التي لم تجد الامم المتحدة حاجة الى الرد عليها، فثار الرئيس غضبا دون ان يفكر بالاستئناس بأراء كبار دبلوماسيين ممن ترأسوا الوفود اللبنانية الى الامم المتحدة واتقنوا اسلوب مخاطبة اكبر تجمع دولي في العالم. ولا الاستئناس بأراء وزراء الخارجية السابقين، وكلهم نفع للبنان ورئيسه.

لكنه صحح الخطأ في المذكرة الرئاسية الثانية التي قيل ان الامين العام لوزارة الخارجية السفير زهير حمدان قد سطرها بأسلوبه اللبق الذي يحسن اعتماده لمخاطبة عليا القوم الدوليين.

ورغم ذلك لم نتقدم كثيراً في القضايا التي حاولنا اثارها فطويت واضاعت الوقت على لبنان كما على الامم المتحدة المستعجلة لتثبيت انهاء الاحتلال، بعدما قيل لنا ان الفلسطينيين موضوعهم مرتبط بالحل النهائي عبر تنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والمفاوضات على المسار اللبناني - الاسرائيلي، وان النزاع حول السيادة على مزراع شبعاً التي وضعتها كل الخرائط خارج نطاق مهمات القوة الدولية في الجنوب، وربطتها بالقوة العاملة في الجولان - ان السيادة عليها موضوع يبت بين لبنان وسوريا بعد تحرير الجولان، وقد اضعنا الوقت على هذه الامور وسواها في حين ان التركيز كان يجب ان يتم، كما الآن، على التدقيق في الانتهاكات وتعيين الخروق للخط الذي حددته الامم المتحدة ودعته "الخط الازرق" وهو خط تراجع اسرائيل الى ما وراء الخطوط اللبنانية، من دون ان يكون هذا الخط هو خط الحدود النهائية بين لبنان واسرائيل والذي ستقره معاهدة السلام التي ستوقع بينهما.

لقد اضعنا الوقت علينا كما على الامم المتحدة والمجتمع الدولي، ورحنا نتباهى باننا نعلي السقف ونتشدد لنيل كل حقوقنا، كأن العالم غافل او مغفل لا يدري حقيقة ما يجري. وقد اخرجنا رئيس الجمهورية من دوره كحكم كان يفترض ان يقوم به لو كانت مخاطبة الامم المتحدة تمت عبر القنوات الاصولية اي عبر رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، فيبقى الرئيس بعيداً عن الخلافات، ويلجأ اليه الطرفان ليحكم بينهما، لان نظام الطائف قد اعطاه هذه الصفحة، فيما اولى مجلس الوزراء مجتمعاً صفة قيادة السلطة التنفيذية، وإن تمسك بالقسم الذي اداه بالمحافظة على سيادة لبنان واستقلاله وسلامة اراضيه.

وهنا يفتح قوس كبير فنتساءل: اي سيادة، واي استقلال، بل اي سلامة اراض هي لنا وتحت سلطتنا، عندما يأتي الى المنطقة رئيس المنظمة التي "تحكم" العالم وفي يده تعليمات واشارات لا تخطئ لانها نتيجة استقصاءات ومعاينات واختبارات مر بها رجال انان في الجنوب ومؤداها: اذا اردنا ضماناً للامن والاستقرار في الجنوب علينا ان نذهب الى طهران وننال بركتها لانها هي "حزب الله"، ثم نتوجه الى سوريا لانها هي حاكمة لبنان وقائدة المقاومة ومحركتها في الجنوب، واخيراً نتحدث مع المسؤولين الكبار والزعماء في لبنان.

وبعد ذلك نذهب الى اسرائيل لترويضها والتعرف الى خبث قادتها ودهائهم.

ولقد أظهر أنان انه يعرف ما يعرفه جميع اللبنانيين. بل اكثر. فقد صرح الناطق باسمه فريد ايكهارد قبل ان يقابل الامين العام الفريق الركن بشار الأسد في دمشق، فقال ان "أنان سيطلب دعم سوريا لضمان الأمن في جنوب لبنان"، على أساس ان الوجود المسلح في الجنوب هو وجود سوري مقنع، وان اسرائيل كانت تدرك على الدوام انها تقاثل سوريا في الجنوب، عبر المقاومة، وان لبنان لا يستطيع ارسال جيشه

الى الجنوب الا بموافقة سورية، تماماً كما ان سحب القوات السورية من لبنان لا بد ان يتم بقرار سوري - لبناني بحسب الأمين العام المساعد لحزب البعث عبدالله الاحمر.

ولقد أحزن اللبنانيين الذين لم يفكّوا الحداد بعد على الرئيس الأسد، ان يقول ايكهارد امس ان انان "سيطلب من دمشق السماح للبنان ببسط سيادته وسيطرته الفعلية تدريجاً على الجنوب وكامل ترابه". والرجل يعرف طعم فمه، ويدرك ما يدور في أروقة الامم المتحدة من ان لبنان رهينة سورية - ايرانية، فيما تنهش اسرائيل جسده وتفضم أرضه. وإن حسّن ايكهارد عبارته العربية بـ"اتاحة" بدل "السماح" مع ان العبارة الانكليزية تفيد "يجيز" و"يدع" و"يترك".

وأياً تكن اللغة الدبلوماسية التي استعملها أنان مع الدكتور بشار في طلب "الدعم"، فان الحقيقة المرة والصارخة قد نطقها ايكهارد.

واننا لننتمى ان يكون الوعي بواقع مأساة لبنان وشعبه قد باتت مقنعة للامم المتحدة، فتسعى، كما وعد امينها العام، بالعمل على تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بعد القرار ٤٢٥، وان لا تنسى القرار ٥٢٠ الذي يفترض ان ينظّف لبنان من كل وجود مسلح غير لبناني، أشريعاً كان أم غير شرعي.

تبقى أمنية ان يحاول بشار - وفاء لروح أبيه - مساعدة لبنان في الداخل بابعاد مجلس النواب اللبناني المقبل عن "تقاليد" المجلس السوري الحالي الذي يبصم ويصوت برفع الأيدي، من طريق تسهيل اجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في شهر آب المقبل بمنع تدخل المسؤولين السوريين في لبنان في تركيب اللوائح واعداد "البوسطات". وهكذا يذكره اللبنانيون بالخير ويجدهم بجانبه وبجانب سوريا في معركتها المقبلة، كما يترحمون على أبيه.